مرسوم بشأن الوضعية الادارية للموظفين المستفيدين
من أحكام الفصل 23 من المرسوم الملكي رقم 1176.66
الصادر في 22 من شوال 1386 (2 يبرابر 1967) بشأن
النظام الاساسي الخاص بموظفي وزارة التجارة والصناعة
التقليدية

مرسوم رقم 2.81.212 صادر في 16 من شعبان 1402 (9 يونيو 1982) بشأن الوضعية الادارية للموظفين المستفيدين من أحكام الفصل 23 من المرسوم الملكي رقم 1176.66 الصادر في 22 من شوال 1386 (2 يبرابر 1967) بشأن النظام الاساسي الخاص بموظفي وزارة التجارة والصناعة التقليدية¹

ان الوزير الأول،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 يبرابر 1958) بشأن النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية؛

وبناء على المرسوم رقم 2.62.345 الصادر في 15 من صفر 1383 (8 يوليوز 1963) بشأن النظام الاساسي الخاص بأسلاك الادارة المركزية والموظفين المشتركين بين الادارات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبناء على المرسوم الملكي رقم 1176.66 الصادر في 22 من شوال 1386 (2 يبرابر 1967) بشأن النظام الاساسي الخاص بموظفي وزارة التجارة والصناعة التقليدية، كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.62.344 الصادر في 15 من صفر 1383 (8 يوليوز 1963) بتحديد سلالم الاجور وشروط ترقى موظفي الدولة في الرتبة والدرجة، كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبناء على المرسوم رقم 2.73.722 الصادر في 6 ذي الحجة 1383 (31 دجنبر 1973) بتحديد سلالم ترتيب موظفي الدولة وتسلسل المناصب العليا للادارات العمومية؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 16 من ربيع الأول 1402 (يناير 1982)،

يرسم ما يلي:

الفصل الاول

يمكن أن يعين في اطار مفتشى التجارة، بالرغم عن جميع الاحكام النظامية التي تقتضى خلاف ذلك، الموظفون المزاولون مهامهم في تاريخ العمل بهذا المرسوم والذين سبق ان

1- الجريدة الرسمية عدد 3633 بتاريخ 23 شعبان 1402 (16 يونيو 1982)، ص 740.

استفادوا من أحكام الفصل 23 من المرسوم الملكي رقم 1176.66 المشار إليه أعلاه الصادر في 22 من شوال 1386 (2 يبرابر 1967).

وتباشر التعيينات المذكورة بقرار للوزير المكلف بالتجارة وفقا لاستنتاجات لجنة وزارية تتألف من:

- السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية أو ممثلها رئيسا؛
- وزير المالية أو ممثله؛
- الوزير المكلف بالتجارة أو ممثله.

الفصل الثاني

تعد الخدمات المنجزة في اطار المختصين في المقاييس أو أي اطار مماثل خدمات منجزة في اطار مفتشي التجارة قصد تطبيق أحكام الفصل 13 من المرسوم الملكي رقم 1176.66 المشار إليه أعلاه الصادر في 22 من شوال 1386 (2 يبرابر 1967).

الفصل الثالث

يعمل بهذا المرسوم ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من شعبان 1402 (9 يونيو 1982).

الامضاء: المعطى بوعيد.

وقعه بالعطف:

وزير المالية،

الامضاء: عبد اللطيف الجواهري.

وزير التجارة والصناعة والسياحة،

الامضاء: عز الدين جسوس.